

تحليل العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية و الأداء المالي بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية

باسم أحمد السبكي

الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

الأستاذ الدكتور/ فريد محرم الجارحي

أستاذ المحاسبة المالية كلية التجارة - جامعة عين شمس

المستخلص:

اكتسبت قضية الحوكمة أهمية كبيرة منذ انفجار الأزمة المالية الآسيوية وتلاعب عدد من الشركات في قوائمها المالية ما حدا بالجهات والهيئات الدولية التي لها علاقة ببورصة الأوراق المالية بالسعى لتطبيق الحوكمة لتحقيق المنفعة لكافة الأطراف ولما لها من دوراً فعالاً في مجالات الإصلاح المالي والإداري للشركات وزيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية، وتنشيط وجذب الاستثمارات وتدعيم الجهاز المصرفي وزيادة قدراته سوق الأوراق المالية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية بقوة.

من هذا المنطلق نشأت فكرة البحث وهي وضع نموذج محاسبي يدرس تأثير تطبيق آليات حوكمة الشركات على أداء وقيمة الشركات المساهمة المصرية المسجلة ببورصة الأوراق المالية ويمكن صياغة مشكلة هذا البحث في التساؤل التالي: إلى أي مدى تمارس الشركات المساهمة والمقيدة بسوق تداول الأوراق المالية بشكل إختياري أو إجباري تطبيق آليات حوكمة الشركات؟...إذا كان هناك نوعاً من هذه الممارسة فهل له تأثير ما على قيمة وأداء تلك الشركات ؟

وبعد انتهاء نتائج اختبار الفروض يمكن قبول الفرض الأصلي للبحث جزئياً بوجود علاقة ارتباط معنوي موجبة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات وكل من أداء وقيمة الشركات المساهمة المصرية المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية".

وتوصي الدراسة بالإسراع في تطبيق معايير حوكمة الشركات التي تم وضعها في سبتمبر ٢٠٠٥ الخاصة بالشركات المساهمة التابعة لقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وكذا معايير حوكمة الشركات التي تم وضعها في يوليو ٢٠٠٧ الخاصة بشركات قطاع الأعمال العام التابعة لقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، وكذا تفعيل دور مركز المديرين التابع لوزارة الاستثمار، مع مراعاة ألا يقتصر ذلك على الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية وإنما يجب أن يشمل ذلك جميع أنواع الشركات وخاصة الشركات العائلية لما تمثله هذه الشركات من أهمية قصوى للاقتصاد المصري، وكذلك يجب مراعاة خصوصية بيئة الأعمال المصرية؛ وفي ضوء النتائج البحث، كما توصي أيضاً بأن تقوم الأبحاث المستقبلية بدراسة أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على أداء وقيمة الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الأوراق المالية وفقاً للمقترحات الواردة بها والتي تساهم في فهم أفضل لموضوع حوكمة الشركات وأهمية تطبيقها الملحة في الاقتصاديات الأخذة في النمو ومنها الاقتصاد المصري.

الكلمات الافتتاحية: الحوكمة الداخلية - الاداء المالي - الشركات المساهمة المصرية.

Abstract:

The issue of governance has gained great importance since the outbreak of the Asian financial crisis and the manipulation of a number of companies in their financial statements, prompting international agencies and bodies that are related to the stock exchange to seek to apply governance to achieve the benefit. of all parties and because of its effective role in the areas of financial and administrative reform for companies and increasing investor confidence in financial statements, stimulating and attracting investments, strengthening the banking

system, increasing its stock market capabilities, and strongly advancing economic development.

From this standpoint, the idea of the research arose, which is to develop an accounting model that studies the effect of applying corporate governance mechanisms on the performance and value of the Egyptian joint stock companies registered in the stock exchange. Applying corporate governance mechanisms?... If there is a kind of such practice, does it have any impact on the value and performance of those companies?

After the end of the hypothesis test results, the original hypothesis of the research can be partially accepted by the presence of a positive and significant correlation between the application of corporate governance mechanisms and each of the performance and value of the Egyptian joint stock companies registered on the Egyptian Stock Exchange.

key words: internal governance - financial performance - Egyptian joint stock companies.

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

أدت الأزمات المالية التي تعرضت لها العديد من الشركات في العالم في السنوات الأخيرة إلى المطالبة بضرورة وجود مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية لتحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة بالقوائم المالية والتي يحتاج إليها العديد من مستخدمي القوائم المالية خاصة المستثمرين المتعاملين في سوق الأوراق المالية في ظل العولمة وتدويل سوق المال وتزايد حجم المشروعات نتيجة إجراء العديد من عمليات الدمج بين العديد من الشركات سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

وتمثل حوكمة الشركات أحد أهم القضايا التي استحوذت على اهتمام الأكاديميين والممارسين والمنظمات المهنية والجهات الرسمية والمدنية ذات الصلة سواء في الدول المتقدمة أو النامية، واكتسبت قضية الحوكمة أهمية كبيرة منذ انفجار الأزمة المالية الآسيوية، فضلاً عن سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية، حيث اهتمت معظم الجهات والهيئات الدولية التي لها علاقة ببورصة الأوراق المالية بمفهوم حوكمة الشركات على أساس أن الحوكمة تحقق المنفعة لكافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة، وقد بدأ الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات كنتيجة منطقية لحدوث حالات الانهيار المالي في دول شرق آسيا خلال العقد الأخير من القرن العشرين ثم تزايد هذا الاهتمام بعد ظهور حالات من الإخفاقات والفضائح الأمريكية والدولية مثل: (Guinness, 1986)، (BarlowClowes, 1988)، (Polly Peck International, 1989)، (BCCI,1991)، (Maxwell,1991)، (Baring Futures,1995)، (Metropolitan Police, 1995)، (Sumitimo Corporation, 1996)، (Daiwa Bank, 1996)، (Morgan Grenfell, 1996)، (Sellafield, 2000)، (Inland Revenue, 1997)، (Alder Hey,2001)، (Enron, 2001)، (WorldCom, 2002)، (Allied Irish Bank,2002)، (Xerox, 2002)، (Merill Lynch, 2002)، (Credit Suisse First Boston (CSFB),2002).

ويمكن للحوكمة أن تلعب دوراً فعالاً في مجالات الإصلاح المالي والإداري للشركات، وزيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية، وتنشيط الاستثمار وجذب الاستثمارات، وتدعيم الجهاز المصرفي وزيادة قدراته، وتفعيل سوق الأوراق المالية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية بقوة.

ومن الناحية المحاسبية زاد الاهتمام بحوكمة الشركات في محاولة جادة لاستعادة ثقة مستخدمي القوائم المالية ممثلين في كافة الأطراف ذات المصلحة خاصة المساهمين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية في مدى دقة وسلامة المعلومات المفصح عنها من جانب إدارة الشركة من خلال القوائم المالية المنشورة، وبالتالي جودة تلك التقارير المعتمدة من المراجعين الخارجيين.

ومن البديهي أن ظهور الانهيارات والفضائح المالية قد أثار العديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام حول العلاقة ثلاثية الأطراف بين التنفيذيين والمراجع الخارجي وأصحاب المصلحة بالشركة، وإلى أي مدى يمكن حدوث تلاعب من جانب إدارة الشركة أو حدوث تحالف بينها وبين المراجع الخارجي يمكن أن يضر بمصالح المساهمين وباقي الأطراف ذات المصلحة بالشركة متمثلاً ذلك في تدهور قيمة الشركة في الأجل الطويل، ثم تعرضها لخطر الإفلاس والتصفية.

١. طبيعة مشكلة الدراسة:

أدى الاضطراب الذي ساد الأسواق المالية مؤخراً بسبب إفلاس شركة إنرون والشركات الدولية الأخرى إلى إلقاء الضوء على أهمية المحاسبة السليمة ومعايير إعداد التقارير المالية. وأصبح المستثمرون يطالبون بتقارير مالية شفافة تتيح لهم تحديد اقتصاديات العمليات التي تجريها الشركة بما يمكنهم من تقرير المخاطر والمزايا التي تتضمنها استثماراتهم. وعندما يدرك السوق أن هناك نقصاً في الشفافية ينعكس أثره على قيمة الشركة وأسهمها في السوق. وقد أدى ظهور المخالفات والتلاعبات المحاسبية والمالية الأخيرة إلى ضياع مليارات الدولارات من القيمة

الرأسمالية السوقية، مما أدى إلى قيام كثير من المستثمرين بتأجيل خططهم الخاصة بالتقاعد أو بنواحي النشاط الأخرى. وفي بعض الحالات الأخرى فقد المستثمرون معظم مدخراتهم واستثماراتهم وانخفضت قيمة تلك الشركات انخفاضاً بالغاً وصل إلى حد التصفية.

٢. فروض الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى بناء نموذج نظري، واختبار النموذج المقترح؛ وفي ضوء مشكلة وأهداف الدراسة واستقراء الدراسات السابقة، أمكن للباحث صياغة فرض الدراسة كما يلي:-

الفرض الأصلي للدراسة H_0 : "توجد علاقة ارتباط معنوي موجبة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات وأداء وقيمة الشركة المساهمة المصرية المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية".

حيث ينبثق من هذا الفرض الفرضين الفرعيين التاليين:

الفرض الفرعي الأول H_{01} : "توجد علاقة ارتباط معنوي موجبة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات الداخلية وأداء وقيمة الشركة المساهمة المصرية المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية".

الفرض الفرعي الثاني H_{02} : "توجد علاقة ارتباط معنوي موجبة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات الخارجية وأداء وقيمة الشركة المساهمة المصرية المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية".

٣ . أهداف الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وفروض الدراسة يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيسي التالي:

وضع نموذج محاسبي مقترح يتضمن إطار متكامل لآليات حوكمة الشركات يمكن تطبيقه في الشركات المساهمة المقيدة بسوق تداول الأوراق المالية المصري، ويمكن من خلال هذا التطبيق بيان تأثير تطبيق تلك الآليات على أداء وقيمة الشركات المصرية المساهمة المسجلة ببورصة الأوراق المالية.

وحتى يتم تحقيق هذا الهدف الرئيسي فإن الباحث سيقوم بمحاولة تحقيق الأهداف الفرعية التالية، (١) عرض وتحليل الخلفية الفكرية لآليات حوكمة الشركات الداخلية من منظور نظرية تكلفة الوكالة؛ (٢) عرض وتحليل الخلفية الفكرية لآليات حوكمة الشركات الخارجية من منظور نظرية أصحاب المصلحة؛ (٣) عرض وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات وبين أداء وقيمة تلك الشركات، مع تركيز الباحث على الدراسات التي تمت في أسواق مالية آخذة في النمو (ناشئة) كما الحال في السوق المصري؛ (٤) إجراء دراسة ميدانية لبيان أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على أداء وقيمة الشركات المساهمة المصرية المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية، وصولاً من تلك الدراسة إلى النموذج المقترح؛ (٥) إجراء اختبار صلاحية النموذج المقترح للتطبيق بالشركات المساهمة المصرية المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية.

٤ . منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على، أولاً: المنهج الوصفي Descriptive Approach: لوصف المشكلة وتحديد متغيراتها التابعة والمستقلة، والمنهج الاستنباطي Deductive Approach في إجراء تحليل دقيق للعوامل المؤثرة في حل

المشكلة واستخلاص العلاقات بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل؛ ثانياً: منهجية تناول الأشياء Object Oriented Methodology: والتي تقوم على فلسفة محاكاة الواقع وتصويره والتعامل معه وذلك بوضع إطار عام يعكس آليات حوكمة الشركات يحاكي الواقع العملي لما يجب أن تكون عليه الأشياء، وتعتمد هذه الفلسفة على وضع تصور كامل للشركة والبيئة المحيطة بها وذلك من خلال تفسير الخصائص والعلاقات مثل المساهمون والعملاء والمنافسين والقوانين والنواحي الاقتصادية الاجتماعية والسياسية وغيرها من الأمور؛ ثالثاً: المنهج الايجابي Positive Approach: من حيث واقع تطبيق آليات حوكمة الشركات بالشركات المساهمة المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية، ودراسة الأسباب المحتملة لتأثير هذا التطبيق على أداء وقيمة تلك الشركات.

٥. أسلوب الدراسة:

يتضمن أسلوب الدراسة تحديد كل من مجتمع الدراسة وعينة الدراسة، أساليب جمع البيانات، اختبارات الحكم على أداة القياس المستخدمة بالدراسة، وأخيراً أساليب معالجة البيانات والتحليل الإحصائي.

١/٥ مجتمع وعينة الدراسة:

تشكلت عينة الدراسة من عينة قوامها ٣٠١ مفردة وهي تمثل جميع الشركات غير المالية المساهمة المسجلة ببورصتي القاهرة والإسكندرية والتي تتوافر عنها بيانات كمية كاملة عن فترة الدراسة وهي فترة خمس سنوات تبدأ من عام ٢٠٠٣ وتنتهي في عام ٢٠٠٧ والتي تم اختيارها من عدد ٤٩٥ شركة هي إجمالي عدد الشركات غير المالية المساهمة المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية.

٦. حدود الدراسة:

لن يتناول الباحث دراسة مشكلات قياس وتحديد أدء وقيمة الشركة ولكن تتناول الدراسة أثر تطبيق إتباع الشركة لأليات الحوكمة على العوامل الكمية والعوامل النوعية المحددة للأداء والقيمة.

فترة هذه الدراسة خمس سنوات تبدأ من عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٧، وذلك لكون هذه السلسلة الزمنية مناسبة لتحقيق أهداف الدراسة ومناسبة لاختبار فرضي الدراسة.

تقتصر هذه الدراسة على الشركات المساهمة غير المالية حيث تم استبعاد الشركات المالية لسببين، الأول: هو أنها تخضع لقواعد حوكمة تختلف من حيث نوعيتها حيث تستمد من السياسة النقدية التي يضعها البنك المركزي بالنسبة للبنوك أو القواعد التي تضعها هيئة الرقابة على التأمين بالنسبة لشركات التأمين، وكذا المعايير الدولية مثل قواعد بازل؛ الثاني، هو أن مدلولات مقاييس المتغيرات للشركات المالية تختلف عنها للشركات غير المالية.

٧. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في جانبين، هما الجانب العلمي (الأكاديمي) والجانب العملي (التطبيقي)، ويوردها الباحث فيما يلي:

الجانب الأول: الجانب العلمي (الأكاديمي):

خلال العشر سنوات الماضية استحوذ موضوع حوكمة الشركات على اهتمام واسع في أدبيات الفكر المحاسبي، وظهرت العديد من الدراسات بهدف تسليط الضوء على أهميته ومفهومه ووضع قواعده ومتابعة تحليل الالتزام بها، وقد نادي مجموعة من الباحثين والمنظمات الدولية كالبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

إلى إعداد الدراسات حول الممارسات الموجودة لإجراءات حوكمة الشركات في الدول والعمل على تطويره وفقاً للظروف القائمة في كل دولة.

وتأتى أهمية هذا الدراسة من أهمية تقديم مقترحات وحلول حول كيفية تعزيز إجراءات حوكمة الشركات في مصر حتى تمارس دورها كصمام أمان للشركات من خطر الإفلاس والانهيار، وبهذا يمكن النهوض بالواقع المحاسبي والعمل على زيادة مساحة الشفافية والإجراءات الرقابية وحماية شركتنا من المصير الذى واجهته الشركات العالمية المتهورة ومن ثم رفع قيمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري. علاوة على ذلك فإن أهمية هذا الدراسة تكمن في حداثة الموضوع من الناحيتين النظرية والتطبيقية، حيث هناك ندرة في العالم العربي لدراسة وممارسة إجراءات حوكمة الشركات.

الجانب الثانى: الجانب العملي (التطبيقي):

إن تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة المصرية أصبح مطلباً ضرورياً وذلك للمساهمة في نجاح ورفع درجة كفاءة سوق الأوراق المالية وبما يعود على تنمية الاقتصاد الوطني. ولذا فإن دور الجهات الرقابية المسؤولة عن الشركات المساهمة والمؤسسات الاقتصادية بكافة أشكالها يجب أن يتعدى الالتزام بتطبيق مواد أنظمة الشركات على الإجراءات التى تقوم بها مجالس إدارة الشركات إلى تقديم توصيات ومقترحات من شأنها أن تعمل على توفير الآلية التى تضمن سير عمل الشركات على وجه أفضل. ولاشك أن توفير هذه القواعد يجب أن يتم من قبل عدد من الجهات الرسمية وجهات القطاع الخاص الغرف التجارية. ومن شأن تلك القواعد أن تعمل على تعزيز موضوعية رقابة إدارات الشركات المساهمة.

إن تفعيل تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة المصرية سوف يؤدي إلى تهيئة المناخ المناسب لتحقيق تنظيم ومراقبة الإفصاح عن المعلومات في سوق تداول الأوراق المالية، وشفافية سوق الأوراق المالية وحماية المستثمرين، كل هذا من شأنه

أن يؤدي إلى سلامة التعامل في سوق تداول الأوراق المالية وبالتالي يعمل على تعظيم أداء وقيمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية

٨. خطة الدراسة:

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي لآليات حوكمة الشركات من منظور نظرية تكلفة الوكالة
الفصل الثاني: أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات علي تحسين الأداء المالي
الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات و الأداء المالي

٩. النتائج والتوصيات

النتائج:

في ضوء ما قام به الباحث توصل إلى النتائج التالية:

(١) وفقاً لاختبارات الاتساق والثبات الداخلي للمقاييس المستخدمة بالبحث وباستخدام معامل كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha وجد أن معامل الاتساق الداخلي لجميع بنود استمارة الاستقصاء قد بلغ (0.867) وهو يدل على ثبات الأداة والاعتماد على نتائجها، كما تتمتع جميع العبارات الخاصة بالمقياس بصدق التجميع Convergent Validity مما يؤكد على صلاحية النموذج مما يدل على أن التحليل سيعطى عوامل موثوق فيها.

(٢) وفقاً لأسلوب الأهمية النسبية وترتيب المقاييس الأساسية، اتضح أن أهم مقياس من وجهة نظر عينة المستقصى منهم وفقاً لعينة البحث فيما يتعلق بضوابط ومهام لجنة المراجعة بالشركة هو دور لجنة المراجعة في فحص التقارير المالية بأهمية نسبية بلغت ٧٤.٨%، وأقلها أهمية نسبية هو استقلالية أعضاء لجنة المراجعة بأهمية نسبية بلغت ٦٦.٧%.

(٣) تبين للباحث من مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix) لجميع متغيرات الدراسة أن معاملات الارتباط بين المتغيرات وبعضها منخفضة، حيث تأكد الباحث من أن غالبية العلاقات ايجابية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ١% طردية قوية بين المحاور الفرعية لكل محور رئيسي ولكل زوج منها معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الإزدواج الخطي (Multicollinearity). وبالتالي يُعد أساس مناسب لاستخدام تحليل الإنحدار البسيط والمتعدد لاختبار فرض البحث.

(٤) أسفر اختبار الفروض الفرعية للبحث باستخدام الإنحدار البسيط عن النتائج التالية:

- وجود علاقة ارتباط موجبة بين متوسط المستحقات الاختيارية (DACC) وبين نسبة الرافعة المالية بالشركة (FL)، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة كلاً من (Huang, et al, 2013; Hsieh and Wu, 2012) بينما اختلفت تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Liu, et al, 2010).
- وجود علاقة ارتباط سالبة بين متوسط المستحقات الاختيارية (DACC) مع كلاً خبرة أعضاء لجنة المراجعة بالشركة (EXMAC)، دعم لجنة المراجعة استقلالية المراجع الخارجى بالشركة (SIEA)، فحص نظام الرقابة الداخلية للشركة (EICS)، فحص التقارير المالية للشركة (EFR)، والسمعة المهنية للمراجع الخارجى للشركة (AR_{big4})، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة كلاً من (Maijoor, and Vanstraelen, 2006; Jenkins et al, 2012; Paladino, 2013; Zhou and Habib, 2013;) ، بينما توصلت دراسة (Abbott et al, 2012) إلى نتائج مختلفة.

• عدم وجود علاقة بين متوسط المستحقات الإختيارية بالشركة (DACC) وبين كلاً من استقلالية أعضاء لجنة المراجعة (IMAC)، دعم لجنة المراجعة لوظيفة المراجعة الداخلية بالشركة (SIA)، وحجم الشركة (Size)، وهذا ما توصلت اليه بعض الدراسات مثل (Aerts, et al, 2013; Huang, et al, 2013; Farrell, et al, 2013)، بينما توصلت دراسة (Abbott et al, 2012) إلى انه يقل مستوى ممارسة الأرباح بالشركة كلما زاد حجم الشركة، وزاد دعم لجنة المراجعة بالشركة لوظيفة المراجعة الداخلية.

(٥) أسفرت نتائج اختبار الفرض الأصلي للبحث باستخدام الإنحدار المتعدد إلى وجود تأثير جوهري لكلاً من، خبرة أعضاء لجنة المراجعة (EXMAC)، دعم لجنة المراجعة لاستقلالية المراجع الخارجى (SIEA)، قيام لجنة المراجعة بفحص نظام الرقابة الداخلية (EICS)، قيام لجنة المراجعة بفحص التقارير المالية للشركة (EFR)، زيادة نسبة الرافعة المالية بالشركة (FL)، والسمعة المهنية للمراجع الخارجى للشركة (ARbig4) على المتغير التابع للدراسة مستوى ممارسة إدارة الأرباح بالشركة والذي تم قياسه عن طريق متوسط المستحقات الإختيارية للشركة خلال فترة الدراسة، حيث أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد (R^2) بلغ (٠.٤٣٤) أى أن نسبة ما تفسره المتغيرات المستقلة والضابطة من المتغير التابع متوسط المستحقات الإختيارية بالشركة هي ٤٣.٤% تقريباً. كما أن نموذج الإنحدار المقدر معنوى حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (٣٥.١٢٥) وهى دالة عند مستوى معنوية أقل من معنوية ٠.٠٠١، ومن ثم يمكن للباحث قبول الفرض الأصلي للبحث جزئياً، واتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسات (Roychowdhury, 2009; Jordan and Clarek, 2004; Donelson, et al, 2013; Clacher,et al, 2013;

Ashton and Wang, 2013; Hunton et al, 2011; Wang, et al, 2013; Beneish, et al, 2013; Gopalan and Jayaman, 2012).

(٦) بعد قيام الباحث باختبار صلاحية نموذج الإنحدار المقدر للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والضابطة، وُجد أن نموذج الإنحدار المقدر للعلاقة بين المتغير التابع وبين المتغيرات المستقلة والضابطة هو نموذج جيد التوفيق، ولا توجد بين المتغيرات المستقلة أو الضابطة مشكلة الازدواج الخطي، ومن ثم يمكن الاعتماد على ذلك النموذج بتطبيقه في الشركات المساهمة المصرية المسجلة ببورصة الأوراق المالية بالقطاعات الاقتصادية المختلفة.

التوصيات:

بناء على ما خلصت إليه الدراسة النظرية وما توصلت إليه الدراسة التطبيقية من نتائج، يوصى الباحث بالتأكد على الجمعيات العمومية ومجالس إدارات الشركات بأنه لكي يتم تطبيق آليات الحوكمة الداخلية بالشركة، يجب عليهم تعيين لجان مراجعة بالشركات بضوابط محددة تتمثل في:

- تمتع أعضاء لجنة المراجعة بالشركة بعنصر الخبرة في نفس مجال الشركة.
- تمتع أعضاء اللجنة بالاستقلالية المادية والوظيفية عن مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين كلما أمكن.
- يجب أن يتناسب عدد أعضاء لجنة المراجعة بالشركة مع حجم الشركة وتعدد أنشطته.

كما يجب أن تقوم الحوكمة الداخلية بالشركة بالمهام التالية:

- تقديم الدعم الدائم لاستقلالية المراجع الخارجي للشركة.
- المساهمة فحص نظام الرقابة الداخلية وتقييم مدى الالتزام بتطبيقه.

- المساهمة في فحص التقارير المالية للشركة.
- العمل على دعم وظيفة المراجعة الداخلية بالشركة.

ولازال بموضوع اليات الحوكمة الداخلية العديد من النقاط البحثية التى يمكن أن تكون مجالاً خصباً للأبحاث المستقبلية ومن أهمها ما يلى:

- دراسة أثر مسائل المراجع من الناحية القانونية والاجتماعية والمهنية على الاداء المالي.
- دراسة دور فعالية المراجعة الداخلية فى الحد من الاداء المالي

المراجع

أ- المراجع العربية

- (١) أمنة مسعودي، سيدي محمد مكاوي، دور الحوكمة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات الصحية وتطوير أداء المستشفيات الجزائرية ، ٢٠٢٠.
- (٢) بسام البسام، الحوكمة في القطاع العام والتنمية الشاملة والمستدامة، المجلة العربية للإدارة، مجلد ٤١، عدد ٣، ٢٠٢١.
- (٣) بسمة محرم الحداد، وآخرين ، منشآت الأعمال والتحول الرقمي، المجلة المصرية الكمبيوتر- للمعلومات، ٢٠١٨.
- (٤) بن دعاس زهير ، وآخرون ، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر، ٢٠١٩.
- (٥) جمعية الحوكمة والشفافية في قطاع الصحة، مبادئ وقواعد الحوكمة في فى المستشفيات، ٢٠١٤.
- (٦) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، ٢٠٢١.
- (٧) حكيمة بوسلمة، وآخرون ، تجارب الدول في إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري: قراءة تحليلية ، جامعة قاصد يمبراح، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ٢٠١٨.
- (٨) د. فاطمة عشة، وآخرين، الأعمال الالكترونية في المؤسسات الصحية ودورها في تحسين الخدمات الصحية "تجربة استونيا مع قراءة للواقع الجزائر"، ٢٠١٨.
- (٩) سارة غديوي وآخرون ، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمة الصحية في ظل جائحة كورونا - دراسة ميدانية ، ٢٠٢١.

- ١٠) سارة ليرش؛ وآخرين، مساهمة التأمين في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة مجمع أليانز، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، ٢٠٢١.
- ١١) سعاد شراير، نولوجيا المعلومات والاتصال ودورها في تحسين الخدمات الصحية. مجلة الاقتصاد الجديد ، ٢٠١٧
- ١٢) أحمد الأحمد، الحوكمة في المجال الصحي، ورقة عمل المؤتمر الوطني لحوكمة القطاع الصحي، بتنظيم من جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، ٢٠١٩.
- ١٣) أحمد عطية الفايد، أثر التطبيقات الذكية على الرعاية الصحية. المجلة العربية للنشر العلمي، ٢٠٢١.
- ١٤) أحمد ناصف، دور وآليات المنظمة الذكية الرقمية في تحسين الأداء المؤسسي للمنظمات، ٢٠١٦.
- ١٥) أسماء أمين، مقال بعنوان وزارة التخطيط: نستهدف تغيير أسلوب إعداد الموازنة العامة للدولة إلى البرامج والأداء، ٢٠١٩.
- ١٦) الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة في مصر.

ب- المراجعة الإنجليزية:

- 1) Aceto, G., Persico, V., & Pescapé, A. (2020). Industry 4.0 and health: Internet of things, big data, and cloud computing for healthcare 4.0. Journal of Industrial Information Integration, 18,(1), pp. 100-129.
- 2) Burton-Jones, A., Akhlaghpour, S., Ayre, S., Barde, P., Staib, A., & Sullivan, C. (2020). Changing the conversation on evaluating digital transformation in healthcare: Insights from an institutional analysis. Information and Organization, 30(1), pp. 100-255.
- 3) Fasseeh et al. Journal of the Egyptian Public Health Association (2022).
- 4) Geissler, A. (2022). How Denmark, England, Estonia, France, Germany, and the USA Pay for Variable, Specialized and Low Volume Care: A Cross-country Comparison of In-patient Payment Systems. International Journal of Health Policy and Management,
- 5) Gericke, Christian A. (2004): Financing health care in Egypt: Current issues and options for reform, Diskussionspapier, No. 2004/5, Technische Universität Berlin, Fakultät Wirtschaft und Management, Berlin.

- 6) Guimarães, T., Silva, H., Peixoto, H., & Santos, M. (2020). Modular Blockchain Implementation in Intensive Medicine. *Procedia Computer Science*, 170 (3), pp. 1059-1064.
- 7) Hassen, H. B., Ayari, N., & Hamdi, B. (2020). A home hospitalization system based on the Internet of things, Fog computing and cloud computing. *Informatics in Medicine Unlocked*, 5, (6), pp.1-20.
- 8) Health Management, Volume 5 / Issue 5 / 2010, The Healthcare System in France.
- 9) Kraus, S., Schiavone, F., Pluzhnikova, A., & Invernizzi, A. C.(2020) Digital transformation in healthcare: Analyzing the current state-ofresearch. *Journal of Business Research*, 3 (123), pp. 557-567.
- 10) Lutfan Lazuardi (2021) Case Study on Use of Information Technology for Maternal and Child Health Services in Indonesia 2 the Ministry of National Development Planning/National Development Planning Agency. Taman Suropati 2 Jakarta Pusat 10310 DKI Jakarta, Indonesia
- 11) Mohan. A., & Chandramohan. S.(2018). Impact of Corporate Governance on Firm Performance: Empirical Evidence From India. *International Journal of Research in Humanities, Arts and Literature*
- 12) Pineo, R. (2019). Cuban Public Healthcare: A Model of Success for Developing Nations. *Journal of Developing Societies*, 35(1), 16–61. <https://doi.org/10.1177/0169796X19826731>.